العرب
الثلاثاء 2021/04/27
السنة 43 العدد 12043

النهضة توسع دائرة التصعيد ضد قيس سعيد

الحركة الإسلامية تتهم الرئيس التونسي بتعطيل مصالح الدولة ودواليبها

بيان مجلس شورى حركة النهضة الصادر الاثنين فتح الباب أمام تأويلات مختلفة للرسائل التي بعث بها لكن الثابت لدى العديد من الأوساط أن النهضة تحاول توسيع دائرة التصعيد ضد الرئيس قيس سعيد، فيما تعتبر أوساط أخرى أن بيانها، الذي تضمن دعوة لرئيس الحكومة لتفعيل تعديله الوزاري المعطل، يستهدف حشد الحركة الإسلامية لأصدقائها تمهيدا لمعركة أهم قد تطلقها ضد سعيد.

صغير الحيدري

رسائل متعددة من الغنوشي وحزبه للرئيس سعيد

تونس – عكس بيان مجلس شورى حركة النهضة الإسلامية في تونس الاثنين توسيع الحركة الإسلامية دائرة التصعيد ضد الرئيس قيس سعيد، حيث اعتبرت أن تعطيل رئيس الدولة للتعديل الوزاري أضر كثيرا بالأداء الحكومي وعطّل مصالح ودواليب الدولة.

ولم تتردد الحركة في البيان الذي تضمن مخرجات اجتماع مجلس الشورى المنعقد السبت والأحد في دعوة الرئيس سعيد إلى تجنب اعتماد كل ما من شأنه تقسيم التونسيين أو اعتماد تأويلات فردية للدستور تعطّل مصالح الدولة والمجتمع وذلك في إشارة صريحة إلى إعلانه الأخير لنفسه قائدا أعلى للقوات المسلحة العسكرية والأمنية.

ودعا البيان ذاته رئيس الحكومة هشام المشيشي إلى تفعيل التعديل الوزاري المعطل منذ 3 أشهر بسبب رفض الرئيس سعيد استقبال الوزراء الذين شملهم التعديل وتأدية اليمين الدستورية أمامهم بحجة أن هذا التعديل شابته العديد من الخروقات.

وجاءت هذه الرسائل التي بعثت بها النهضة في وقت تازم فيه المشهد السياسي أكثر وسط دعوات متصاعدة إلى البحث عن مخرجات للأزمة الراهنة، لكن هذا التصعيد من قبل الحركة الإسلامية قد يحول دون ذلك.

وبدأت حركة النهضة تصعد من لهجتها تجاه الرئيس سعيد من خلال اتهامه بالتأسيس لـ"العودة إلى الحكم الفردي" وهي المفردات التي ركزت الحركة الإسلامية عليها في الأيام الماضية لاسيما بعد خطاب سعيد خلال العيد الوطني 65 لقوات الأمن الداخلي.

وقال رئيس مجلس شورى الحركة في تصريحات لإذاعة محلية الاثنين إن "النهضة تحترم الرئيس لكنه بات يخالف الدستور ويقدم خطابا لا يطمئن التونسيين ويقسم البلاد، وهذا لن نسمح به".

ويرى مراقبون أن بيان مجلس شورى الحركة يعكس بوضوح وصولها إلى قطيعة مع الرئيس قيس سعيد الذي حركت النهضة أذرعها مؤخرا من أجل تشويهه ما أسهم في تزايد حالة الاحتقان السياسي.

وكان من المرتقب أن يشغل المؤتمر الحادي عشر للحركة، الذي وقع إرجاءه في أكثر من مرة، الحيز الأكبر لاجتماع الشورى المنعقد السبت والأحد غير أن البيان أبرز خلاف ذلك حيث ركزت النهضة اهتمامها على الوضع السياسي وتأزمه في اجتماعها إذ حمّلت سعيد مسؤولية ذلك.

وتباينت مواقف الأوساط السياسية التونسية تجاه بيان مجلس شورى النهضة بين من اعتبره تصعيدا لافتا مع الرئيس سعيد وبين من رأى فيه محاولة من النهضة للتمهيد لمعركة أكبر معه من خلال "حشد الأصدقاء في مرحلة أولى".

واعتبر المحلل السياسي هشام الحاجي أن بيان شورى النهضة يؤكد وصول الطرفين (الرئيس سعيد والنهضة) إلى مرحلة من القطيعة وهو ما "نستشفه من التصعيد الذي جاء في البيان".

وتابع الحاجي في تصريح لـ"العرب" أن "حركة النهضة امتصت الهجوم المباغت الذي شنه عليها رئيس الجمهورية بمناسبة عيد الأمن الداخلي وارتأت الآن أن تعبر عن موقفها منه، وهي تحمله مسؤولية أزمات تونس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. النهضة أجابته من خلال هذا البيان وأغلقت الباب أمام الحوار معه، وهي أيقنت أن الرئيس لا يمكن أن ينقل أقواله إلى أفعال"، في إشارة إلى التهديدات التي أطلقها الرئيس سعيد مؤخرا للذين يحتمون بالحصانة.

ما الذي أرادت النهضة إيصاله ببيان مجلس شوراها؟

النهضة صعدت ببيان الاثنين وأغلقت الباب أمام الحوار مع سعيد

النهضة لم تصعد، بل سعت لحشد الأصدقاء لمعركة أهم مع سعيد

هشام الحاجي وسام السعيدي

وأضاف "بناء عليه وفي إطار الصراع السياسي تريد النهضة تحميل سعيد مسؤولية الأزمة، وأكثر من ذلك هي طالبت رئيس الحكومة بالقيام باختراق من خلال تفعيل التعديل الوزاري وهذا تصعيد إضافي ودليل آخر على أن علاقة النهضة وقيس سعيد وصلت إلى القطيعة".

في المقابل، رأت أوساط سياسية أخرى في بيان النهضة محاولة لاستمالة المزيد من الأطراف السياسية إلى صفها في مواجهة الرئيس سعيد تحضيرا إلى معركة أهم قد تبدأ بين الطرفين.

وقال الناشط السياسي وسام السعيدي إن "بيان النهضة كان موجها إلى حشد أصدقاء حركة النهضة في مواجهة قيس سعيد، وهو ليس بيانا تصعيديا ضد الرئيس سعيد ولكنه بيان تحضيري لما تعتقده النهضة أنه معركة قادمة معه".

وأوضح السعيدي في تصريح لـ"العرب" أنه "عندما نركز مع البيان نجد فيه تحذيرات للرئيس سعيد، لتوسيع دائرة الأصدقاء والتحالفات ما أمكن، لكن هواجس الحكم الفردي وغيرها لم يعد لها أي قيمة لأن التاريخ لا يعود إلى الوراء وتونس لها خصوصية لا تسمح لهذه النزعات بالعودة".

وتأتي هذه المستجدات في وقت تسرع فيه أطراف سياسية من وتيرة تحركاتها ودعواتها إلى الحوار وتبني خارطة طريق في محاولة لتلقف الموقف قبل انزلاق الأوضاع.

وفي سياق هذه التحركات، دعا الأمين العام لحزب التيار الشعبي زهير حمدي الاثنين الرئيس قيس سعيد إلى "إعلان خارطة طريق لإنقاذ البلاد تكون بمثابة الأفق السياسي للشعب وتزيل الغموض من حول الرئيس".

وقال حمدي في تصريحات أوردتها وكالة تونس أفريقيا للأنباء إن "رئيس الجمهورية نجح في تعطيل الكثير من مخططات النهضة والمافيا المتحالفة معها ونجح في إدارة المعركة في جانبها الدستوري والقانوني"، موضحا أنّ النهضة هي "الخطر الأكبر على البلاد ومصالحها الاستراتيجية والمسؤولة عمّا حلّ بتونس".

وتستبعد أوساط سياسية تونسية أن يتم التوصل في الظرف الراهن إلى تبني خارطة طريق تُفضي إلى وقف التصعيد بين مختلف الأطراف السياسية لاسيما في ظل تصاعد التجاذبات بين الرئيس سعيد والنهضة.

وفي هذا الصدد، شدد وسام السعيدي على أن هذه الدعوات "تعد دعوات تحيل، هناك صراع سياسي حقيقي على السلطة وهذا الصراع تحسمه موازين القوى، دعوات التعقل والحوار هي دعوات للتحيل السياسي، ما معنى الحوار والتعقل بأن يتراجع الرئيس ويقول إنه أخطأ؟ لا هذه دعوات للتحيل السياسي".

موسي: النهضة تخطط لإقصائنا من الانتخابات

تونس – حذرت رئيسة الحزب الدستوري الحر المعارض في تونس عبير موسي ليل الأحد-الاثنين من مخطط تقوده حركة النهضة الإسلامية، يستهدف إقصاءها وحزبها من الانتخابات العامة المقبلة المقررة في 2024.

وكشفت في فيديو نشرته عبر «فايسبوك» أن "كتلة الإخوان المسلمين بالبرلمان (النهضة) تحاول تمرير مشروع قانون يتعلق بتنقيح قانون الانتخابات، يهدف لمنع أعضاء الحزب من الترشح للانتخابات التشريعية ومنعي من الترشح للرئاسية".

وأكدت موسي، التي يتصدر حزبها نوايا التصويت في الانتخابات البرلمانية متقدما بفارق كبير عن حركة النهضة الإسلامية، أن "هناك مخططا يُطبخ على نار هادئة من الإخوان للانقلاب على الديمقراطية وإعادة إنتاج نفس المنظومة".

ويتصدر الدستوري الحر نوايا التصويت في استطلاعات الرأي التي يتم إجراؤها وهو ما يثير حفيظة النهضة، حيث كشف استطلاع للرأي أجرته مؤسسة سيغما كونساي وأعلنت عن نتائجه في الحادي عشر من أبريل أن الدستوري يتصدر نوايا التصويت بـ38.5 في المئة، بينما حلت النهضة ثانية بـ20.4 في المئة.

وتنص التعديلات حسب ما كشفته موسي، على رفض هيئة الانتخابات ترشح كل من يثبت قيامه بخطاب لا يحترم الديمقراطية ومبادئ الدستور والتداول السلمي على السلطة، أو يهدد النظام الجمهوري، وتلك الشروط تنطبق على الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وموسي من أبرز وجوه نظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي الذي أطاحته انتفاضة شعبية في 2011، ولا تتردد في المجاهرة بمعاداة المنظومة التي أفرزتها تلك الانتفاضة.

وتُحاول النهضة تركيز اهتمامها في مواجهتها مع الدستوري على هذه النقطة، أي مهاجمة موسي وقيادات حزبها لانتفاضة 14 يناير معتبرة أنها لا تحترم النظام الديمقراطي القائم في البلاد.

وهذه ليست المرة الأولى التي تثير مساعي لتعديل القانون مخاوف، حيث سبق للرئيس الراحل الباجي قائد السبسي أن رفض ختم تعديلات دعمها رئيس الحكومة السابق يوسف الشاهد والنهضة، ووصفت بأنها "إقصائية".

رسائل السلطة الانتقالية لا تُنهي توجس الليبيين من إرجاء الانتخابات

أحزاب سياسية تحذر من سيناريو العنف والاحتراب في حال تأجيل استحقاق ديسمبر

طرابلس – لم تُنه الرسائل التي بعث بها ممثلو السلطة الانتقالية في ليبيا (رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي ورئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة) مخاوف الليبيين من إمكانية إرجاء الانتخابات العامة المُقرر تنظيمها في ديسمبر المقبل كما تنص على ذلك خارطة الطريق المنبثقة عن تفاهمات جنيف السويسرية.

وأبدت أوساط سياسية في الساعات الماضية مخاوفها من فرضية تأجيل الانتخابات بشقيها الرئاسي والبرلماني في ديسمبر وهو استحقاق يحظى بدعم إقليمي دولي وأممي لافت.

وأكدت تكتلات وأحزاب سياسية أنها تتابع الدعم الشعبي المتزايد لإنفاذ الانتخابات الرئاسية المباشرة والبرلمانية في موعدها المحدد، بالتزامن مع تزايد حرص المجتمع الدولي على إجراء هذه الانتخابات "لإخراج الأزمة الليبية من النفق الذي تعيشه منذ أكثر من عقد وما تسببت فيه من معاناة وأذى لأبناء الشعب الليبي".

وهذه الأحزاب هي: التكتل المدني الديمقراطي، تحالف القوى الوطنية، تكتل إحياء ليبيا، تيار شباب الوسط والحراك الوطني الليبي.

وقال بيان صادر عن تلك التكتلات والأحزاب السياسية "في الوقت الذي تدرك فيه التكتلات والأحزاب محاولات بعض الأطراف لعرقلة وتعطيل هذا الاستحقاق المنتظر من أبناء الوطن، فإنها تؤكد أنها تثمن الدور الحاسم الذي لعبه مجلس الأمن الدولي بإصدار قراره رقم 2570، والقاضي بالتأكيد على ضرورة تنفيذ استحقاقات الانتخابات الرئاسية المباشرة والبرلمانية في موعدها المحدد في 24 ديسمبر 2021، لاسترجاع شرعية مؤسسات الدولة الليبية والاستجابة لتطلعات الشعب الليبي في التخلص من حالة عدم الاستقرار وفقدان الأمن".

وأضاف البيان "نؤكد على ضرورة عدم المساس بالمفوضية الوطنية للانتخابات والإبقاء على إدارتها لتتمكن من وضع وتنفيذ كل الإجراءات والاستحقاقات اللازمة لإجراء الانتخابات في موعدها، وننبه إلى أن أي محاولة للمساس بالمفوضية وإدارتها تهدف لعرقلة وتأجيل هذا الاستحقاق الوطني".

شكوك تراود الليبيين بشأن الموعد الانتخابي

وتابع "دعوة مجلس النواب لاعتماد القاعدة الدستورية والقوانين اللازمة للانتخابات الرئاسية المباشرة والبرلمانية وذلك في موعد أقصاه 1 / 7 / 2021، وأن التأخر في اعتماد وإصدار ذلك سوف تكون له تداعيات خطيرة".

واستطردت تلك التكتلات والأحزاب السياسية في بيانها "نثني على الجهود القيمة التي يبذلها ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا والفريق الأممي التابع له لضمان عقد هذه الاستحقاقات في موعدها، وفي وقت ندعم جهود الأمم المتحدة ندعوها إلى التمسك بتنفيذ خارطة الطريق المتفق عليها والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن بالخصوص".

واستنتج البيان "نحذر الجميع بأن محاولة تعطيل أو عرقلة إنفاذ استحقاقات الانتخابات الرئاسية المباشرة والبرلمانية في موعدها المحدد في 24 ديسمبر 2021، وحسب خارطة الطريق التي اعتمدها ملتقى الحوار السياسي في تونس، سوف تقود إلى تداعيات خطيرة وفق مقدمتها عودة دائرة العنف والاحتراب مرة أخرى".

وكانت العديد من الأطراف في مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين والمقربون منها قد أثارت العديد من القضايا في محاولة للتشويش على المسار الانتقالي الذي ينتهي بإجراء الانتخابات في موعدها.

آمال بوقعيقيص

على الليبيين الوقوف سدا منيعا ضد المساس بمفوضية الانتخابات

وفي محاولة لقطع الطريق أمام تلك المحاولات خرج في وقت سابق رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي ليشدد على أن "الاستحقاق الانتخابي غير قابل لا للإلغاء ولا للتأجيل"، لكن عملية الوصول إلى الانتخابات لا تزال شاقة حيث ينبغي استكمال العديد من الاستحقاقات الأخرى على غرار الترتيبات الأمنية التي ينبغي أن تمر بتوحيد المؤسسة العسكرية والقاعدة الدستورية التي ستُجرى على أساسها الانتخابات وغيرها.

وتأتي هذه التطورات في وقت تعرف فيه البلاد حراكا يستهدف التصويت على المرشحين لشغل المناصب السيادية، وهو ما أثار مخاوف من المساس بمفوضية الانتخابات برئاسة عماد السايح والتي تكشف من تحركاتها بغية تهيئة الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات العامة في موعدها.

ووجهت عضو منتدى الحوار السياسي الليبي آمال بوقعيقيص رسالة إلى اللجنة المكلفة بإعادة تسمية المكلفين بالمناصب السيادية، محذرة من المساس بمفوضية الانتخابات وتركيبتها بسبب تداعيات ذلك على جهودها الرامية لتنظيم الاستحقاق الانتخابي في ديسمبر.

وقالت بوقعيقيص في تدوينة نشرتها على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" إن "أي مساس بالمفوضية الوطنية للانتخابات هو إجهاض للعملية الانتخابية، وعرقلة مرفوضة لجهود القائمين عليها بشكل واضح وجلي".

وأضافت "اتركوها تنهي واجبها المقدس بسلام، وبعد ذلك لكل حادث حديث، لا تفسحوا الطريق لذوي النوايا المفضوحة الرافضة لتجديد الشرعية السياسية".

وحثت بوقعيقيص "الشعب الليبي مصدر السلطات المتطلع للانتخابات القادمة على الوقوف سدا منيعا ضد المساس بالمفوضية لأن ذلك دور الجميع".